

بعض الأحكام التي تتعلق بالنجاسات في الشريعة الإسلامية

الدكتور / حسين عبد المجيد حسين أبو العلا

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة
للعالمين وعلى آله وأصحابه الغر الميامين ومن تبع هديهم باحسان
الى يوم الدين :

أما بعد ...

فبمعون الله تبارك وتعالى سأتناول في هذا البحث باختصار معنى
النجاسة - وأنواعها - وحكم الماء الذي سقطت فيه هل يجوز
استعماله في العبادات والعادات أو لا - • وحكم ازالتهما عن ثوب
ويدين ومكان المصلى - وحكم التداوى بها فأقول وبالله تعالى
التوفيق :

أولاً : معنى النجاسة :

(١) معناها لغة : هي اسم لكل مستقذر يقال نجس الشيء بالكسر
ينجس نجساً فهو نجس ونجس ورجل نجس ونجس والجمع انجاس
والنجس يطلق على المفرد والمثنى والجمع والمؤنث بلفظ واحد - فقد
قال الله تبارك وتعالى : « انما المشركون نجس » (١) والنجس بالفتح
يطلق على ما كان نجساً لذاته فقط وأما النجس بالكسر فإنه يطلق على
ما كانت نجاسته عارضة أو ذاتية (٢) •

(١) سورة التوبة آية ٢٨ •

(٢) لسان العرب لابن منظور ج ٦ ص ٤٣٥٢ ط - ناز آغا زاده مادة

ولقد قسم الفقهاء النجاسة قسمين :

نجاسة حكمية — ونجاسة حقيقية واليك تعريف كل :

فالنجاسة الحكمية : هي وصف شرعى يحل بالأعضاء أو بالبدن كله فيزيل الطهارة ويستوجب الوضوء أو الغسل (٣) •

وأما النجاسة الحقيقية : فهي عين وذات الشيء المستقذر شرعا (٤) •

وهي التي سيدور حولها البحث •

ثانيا : أنواع النجاسة الحقيقية :

تنقسم النجاسة الحقيقية قسمين :

قسم متفق على نجاسته وقسم مختلف فيه بين الفقهاء :

(١) القسم المتفق على نجاسته بين الفقهاء هو :

الميتة من كل حيوان برى — والدم المسفوح والحيض والنفاس والاستحاضة ولحم الخنزير ولحم وبول وروث ما لا يحل أكله من الحيوانات وما فصل من لحم الحيوان وهو حي (٥) وبول الانسان ووغائطه ومذيه وورديه (٦) •

(٣) رد المحتار على الدر المختار ج ١ ص ٣٠٨ ط مصطفى الحابى

(٤) بدائع الصنائع ج ١ ص ٨٧ ط — دار الكتاب العربى ، الشرح

الكبير ج ١ ص ٢٣ ط الحلبي ، المغنى لابن قدامة ج ١ ص ٣٠ ط — مكتبة ابن تيمية ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٨٧ ط الحلبي •

(٥) اما ما انفصل من الحيوان وهو حي وكان هذا الحيوان غير

مقدور على ذكاته عنده تذكيتة لاضطرارية فقد قال الحنابلة بانه غير نجس

(٦) حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣١٠ ، حاشية الدسوقي على

(ب) القسم المختلف في نجاسته بين الفقهاء هو :

ميتة ما لا دم له سائل مثل النمل والعقرب والمصراير - ولعاب
الكلب والقيء والقلنس والمنى وفضلة ما يؤكل لحمه والدم غير
المسفوح والقيح والخمر والبيض الفاسد من حى ولبن ما لا يؤكل
لحمه غير الآدمى ورماد النجس المتحرق بالنار ودخانہ والمشمع
والأظافر والأشياء المصلبة من الميتة (٧) هذا في الجملة .

ثالثا : حكم الماء الذى سقطت فيه نجاسة

هل يجوز استعماله في العبادات والعادات

أو - لا يجوز

اتفق الفقهاء على أن الماء الذى سقطت فيه نجاسة وغيرت أحد
أوصافه الثلاثة اللون أو الطعم أو الرائحة يصير هذا الماء نجسا
سواء كان الماء قليلا أو كثيرا (٨) لاجماع العلماء على ذلك فلا يجوز

الشرح الكبير ج ١ ص ٣٣ والمغنى لابن قدامة ج ١ ص ٣٢ . مغنى المحتاج
ج ١ ص ٧٨ .

(٧) انظر اختلاف الفقهاء في نجاسة هذه الأشياء وطهارتها في المرجع
السابق

(٨) ويجدر بنا هنا أن نبين حد القلة والكثرة للماء عند الفقهاء -

لفقهاء اختلف الفقهاء في المعيار المعين لكون الماء قليلا أو كثيرا .

فقال أكثر الاحناف أن كان الماء مساحته عشرة أذرع في عشرة بحيث
لا تنكشف أرضيته بالغرف منه كان الماء كثيرا وإن قل عن ذلك كان قليلا
وقيل خمسة عشر في خمسة عشر وقيل ثمانية في ثمانية . وإفراد
بالذراع هو التقدير بأربع وعشرين أصبعا على الراجح عندهم وقيل الذراع

استعماله في العبادات كالوضوء والاعتسال كذلك لا يجوز استعماله في العادات كالطبخ والمعجن ونحوهما فاذا استعمل في شيء من ذلك فإنه ينجسه الا في حالة الضرورة الملحة اليه كما اذا كان الشخص تائها في الصحراء وتوقفت حياته على شرب الماء النجس فان ذلك لا شيء فيه . كما أنه يجوز الانتفاع بالماء المتنجس في بعض الأمور التي لا تتعلق بالآدمى كسقى البهائم والطيور والزروع وتخدير الطين والجبس والجير والأسمنت وما الى ذلك .

==

سبع وعشرون صبعا ولاصبع ١٩٢٥ سنتيمتر .

ومن الاحناف من له الفاصل بين الكثير والقليل هو التحريك ولكنهم اختلفوا فيما يحدث به التحريك فقال الامام ابو يوسف أن التحريك يكون بالاعتسال في الماء فان تحرك جانبه الآخر كان الماء قليلا وان لم يتحرك كان كثيرا وقال محمد بن الحسن ان التحريك يكن بالوضوء وقال الامام ابو حنيفة المعتبر في مقدار الماء الراكد اكبر رأى المبتلى به فيه فان غلب على ظنه عدم وصول النجاسة الى الجانب الأجاز ، والا ، فلا . انظر رد المحتار على الدر المختار ج ١ ص ١١ ، تبين الحقائق ج ١ ص ٢٢ ، البدائع ج ١ ص ٧١ اما عند المالكية فحده القاة ان يكون الماء كائن الوضوء او أثناء الغسل وما زاد على ذلك فهو كثير ومنهم من رأى ان القليل ما كان اقل من اثناء الوضوء او الغسل ومنهم من لم يضع لذلك حدا . انظر الشرح الكبير مع احاشية ج ١ ص ٤٣ ط الحلبي ، المنتقى ج ١ ص ٥٦ وعند الشافعية والحنابلة - حد الكثير ان يبلغ الماء قلتي من قلال حجر وان نقص عن ذلك كان قليلا - والقلتان خمسمائة رطل بغدادى وقدرها بعضهم بالمساحة فقال فى المربع ذراع وربع طولاً وعرضا وعمقا وفى المربع ذراع عرضا وذرعاان ونصف عمقا وفى الثلث ذراع ونصف عرضا وذرعاان ونصف طولاً وذرعاان عمقا . انظر قليوبى وعميرة ج ١ ص ٢٤ ، وجاشية أبا جورى ج ١ ص ٣٦ .

ثم اختلفوا بعد ذلك في حكم الماء الذى سقطت فيه نجاسة ولم
تغير أحد أوصافه الثلاثة على ثلاثة مذاهب :

١ - ذهب الحنفية الى أن الماء الذى وقعت فيه نجاسة فإنها
تتجسه فلا يجوز استعماله في العبادات ولا في المعادات سواء كان الماء
قليلا أو كثيرا ما لم يكن جاريا فإن كان جاريا فإنه يبقى على طهوريته
ومن ثم يجوز استعماله في العبادات والمعادات (٩) .

٢ - ذهب الظاهرية ومالك وأحمد في رواية وبعض الشافعية
والزيدية الى أن الماء الذى وقعت فيه نجاسة ولم تغير أحد أوصافه
الثلاثة فإنه يبقى على طهوريته فيجوز استعماله في العبادات والمعادات
سواء كان قليلا أو كثيرا (١٠) .

٣ - ذهب الشافعية والحنابلة في المشهور عندهم ومالك في رواية
وبعض الزيدية الى أن الماء الذى وقعت فيه نجاسة ولم تغيره يبقى

(٩) هذا أن كانت النجاسة غير مرئية فإن كانت مرئية كجيفة
ملقاة فيه فإنه يتنجس مكانها ولذلك يجب على من يريد التطهر بذلك
الماء الجارى الذى وقعت فيه النجاسة المرئية ان يبتعد عن محل النجاسة .
ولقد وردت رواية للاحناف في حكم الماء الكثير المستبحر باذه
لا ينجس الا اذا غرت النجاسة احد اوصافه الثلاثة .

انظر العناية على الهداية ج ١ ص ٧٣ ط مصطفى الحلبي ، بدائع
الضائع ج ١ ص ٧١ ، حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٩١ .
(١٠) النحل لابن حزم الظاهري ج ١ ص ١٧٥ ، بداية المجتهد
ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٤ المغنى لابن قدامة ج ١ ص ٢٩ ، انجموع
شرح المنهاج ج ١ ص ١٦٢ ، السبل الجرار ج ١ ص ٥٤ وما بعدها .

على طهوريته ان كان كثيرا وأما ان كان الماء قليلا فانه ينجس فلا
يصح استعماله في العبادات ولا في العادات (١١) •

منشأ الخلاف بين الفقهاء

هو أنه هل تغير أحد أوصاف الماء الثلاثة علة في اخراجه عن
الطهورية أو أن العبرة بسقوط النجاسة فيه فمن جعل المدار على التغير
قال بالطهورية ومن لم يجعل المدار على التغير بل على سقوط النجاسة
قال بعدم الطهورية •

الأللة

استدل القائلون بنجاسة الماء مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا
ما لم يكن جار بالكتاب والسنة والمعقول •

أما الكتاب : فقول الله سبحانه وتعالى « والرجز فاهجر » (١٢)
ففى هذه الآية الكريمة يأمر المولى تبارك وتعالى نبيه صلى الله عليه
وسلم بترك الرجز والرجز معناه النجس والقذر (١٣) والماء الذى
سقطت فيه النجاسة يكون قذرا نجسا فيكون منهيا عن استعماله بنص
هذه الآية (١٤) •

(١١) حاشية الجمل على شرح المنهج ج١ ص ٤٣ ، الاقناع ج١

ص ١٦٢ ، المغنى لابن قدامة ج١ ص ٢٩ ، الشرح الصغير للإمام الدرديرى

ج١ ص ٩ ، المقدسات لابن رشد ج١ ص ٥٧ • والسيل الجرار ج١

ص ٥٤ • وحاشية الصفتى ص ٣٩ •

(١٢) سورة اندثر آية ٥ •

(١٣) القاموس المحيط ج٢ ص ١٧٦ •

(١٤) الجامع لاحكام القرآن الكريم ج ١٠ ص ٦٨٥٨ طبعة الشعب

وقد نوقش هذا بأن الآية الكريمة مقيدة بقول المصطفى صلى الله عليه وسلم « اذا بلغ الماء قلتين لم ينجس » (١٥) فتصدق الآية على تنجس الماء الذى دون القلتين .

أما السنفه فمنها :

١ - ما رواه البخارى بسنده مرفوعا الى الانبى صلى الله عليه وسلم انه قال « دع ما يريك الى ما لا يريك » (١٦) .
وجه الدلالة من هذا الحديث :

أن النبى صلى الله عليه وسلم أمرنا بترك كل ما يقذف الشك فى قلوبنا ولا شك أن الماء الذى سقطت فيه نجاسة يشك الانسان فى صلاحيته للوضوء منه فيجب تركه .

وقد نوقش هذا : بأن هذا الحديث مخصص بحديث القلتين الذى سبق ذكره فيكون مدار الريية فى الماء القليل دون الماء الكثير .

٢ - ما رواه البخارى بسنده الى أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل فيه - وفى لفظ الترمذى - ثم يتوضأ منه » (١٧) .

وجه الدلالة من هذا الحديث :

أن النبى صلى الله عليه وسلم قد نهى عن التبول فى الماء المراكذ والوضوء والغسل منه - والنهى حقيقة فى التحريم ما لم يكن هناك

(١٥) سنن أبى داود ج ١ ص ١٥ طبعة الحلبي .

(١٦) صحيح البخارى ج ٣ ص ٧٠ ط دار الشعب .

(١٧) فتح البارى على صحيح البخارى ج ٢ ص ١٤٣ طبعة الكليات

الأزهرية .

صارف يصرفه عن هذه الحقيقة وهذا يدل على أن الماء الذي لا يجري
ينجس بمخالطة النجاسة قليلا كان هذا الماء أو كثيرا لعدم تفريق
النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث بينهما •

وقد نوقش هذا من وجهين :

الوجه الأول : أن هذا الدليل أخص من المدعى فلا ينتجه لأن
الدليل في خصوص البول والدعوى في كافة النجاسات والبول من سرعة
الانتشار في الماء ما ليس لغيره من النجاسات الأخرى فلا يحمل
غيره عليه •

الوجه الثاني : أن هذا الحديث عام خصه حديث القلتين
السابق ذكره فيصدق الحديث على تنجس الماء القليل دون الكثير
الذي بلغ قلتين •

٣ - ما رواه الترمذي بسنده مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الاناء
حتى يغسلها ثلاثا (١٨) •

وجه الدلالة من هذا الحديث :

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر المستيقظ من نومه ألا
يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا وذلك لاحتمال نجاستها فينجس
الماء بها فتحقق وقوع النجاسة في الماء أولى بالحكم عليه
بالنجاسة (٢٩) •

(١٨) سنن الترمذي ج ١ ص ٣٦ طبعة الحلبي •

(١٩) العناية على الهداية ج ١ ص ٧٣ •

أما المعقول : فهو أن الماء القليل اذا خالطته نجاسة نجس
لاستقرار النجاسة فيه فكذلك الماء الكثير الراكد قياساً عليه بجامع
أن كلا منهما ماء راكد من الميسور سريان النجاسة فيه بخلاف الماء
الجارى فان النجاسة لا تستقر فى مكان بعينه .

وقد نوقش هذا بأن قياس الماء الكثير على الماء القليل لا يصح
وذلك لما يأتى :

(أ) انه قياس فى مقابل نص وذلك لأن السنة بينت حد الماء الكثير
فى حديث الثقلين وبينت حكمه .

(ب) أن الماء القليل لا يشق حفظه بخلاف الكثير .

(ج) أن للماء الكثير قوة فى دفع النجاسة بخلاف الماء القليل .

واستدل القائلون بعدم نجاسة الماء بسقوط النجاسة فيه ما لم
يتغير أحد أوصافه الثلاثة سواء كان الماء قليلاً أو كثيراً بالسنة
والمعقول :

أما السنة :

فما رواه أبو داود والنسائي بسندهما الى أبى سعيد الخدرى
رضى الله عنه أنه قال : قيل يا رسول الله أنتوضأ من بئر بضاعة (٢٠)

(٢٠) وصف بئر بضاعة « قال أبو داود للسجستاني فى صفة
بئر بضاعة ، سمعت قتيبة بن سعيد يقول سألت قيم بئر بضاعة عن
عميقها فقال أشد ما يكون الماء فيها الى العانة قلت فاذا نقص قال دون
العورة قال أبو داود قدرت بئر بضاعة بردائى مددته عليها ثم ذرعه فاذا
عرضها ستة أذرع وقال لى الذى فتح باب البستان الذى هى فيه لم يغير
بناؤها عما كانت عليه قال ورأيت فيها ماء متغير اللون . سنن أبى داود
ج ١ ص ١٦ .

وهى بئر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن فقال صلى الله عليه وسلم « الماء طهور لا ينجسه شيء » (٢١) •

وجه الدلالة من هذا الحديث :

أن قول النبي صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء قول عام لم يفرق فيه بين قليل الماء وكثيره فيكون شاملا لهما جميعا • وقد نوقش هذا : بأن عموم الحديث خصص بحديثي القلتين فيكون محمولا على الماء الكثير دون الماء القليل لأن الماء الكثير لا يتنجس بملاقاة النجاسة فيه الا اذا غيرت أحد أوصافه (٢٢) •

وأما المعقول :

فهو أن الماء اذا لم يتغير بمخالطة النجاسة فلا معنى للتفرقة بين القليل والكثير فكما أن الماء الكثير لا ينجس في هذه الحالة فكذلك الماء القليل •

وقد نوقش هذا : بأنه قياس مع الفارق فلا يصح لأن الماء القليل يسهل صونه عن النجاسة بخلاف الماء الكثير فانه يشق صونه عنها • واستدل من قال بنجاسة الماء القليل اذا سقطت فيه نجاسة ولو لم تغير أحد أوصافه الثلاثة وبعدم نجاسة الماء الكثير الا بتغير أحد أوصافه بالسنة والمعقول :

أما السنة :

فما رواه الدارقطني وأبو داود والنسائي بسندهم عن عبد الله بن

(٢١) سنن أبي داود ج ١ ص ١٦ ، سنن النسائي ج ١ ص ١٧٤ •

(٢٢) المغني ج ١ ص ٢٦ ، المجموع شرح المهذب ج ١ ص ١٦٩ •

المنتقى للشيخ ج ١ ص ٩٦ •

عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث • وفى رواية أبى داود - اذا بلغ الماء قلتين لم ينجس (٢٣) •

وجه الدلالة من هذا الحديث :

أن قول النبى صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث أى لم ينجس كما ورد ذلك فى رواية أبى داود والروايات يفسر بعضها بعضا فيدل هذا الحديث بمنطوقه على أن الماء اذا بلغ قلتين لم ينجس ويدل بمفهومه على أن الماء ان كان دون القلتين ينجس بملاقاة النجاسة •

وقد نقّش هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : ان هذا الحديث مضطرب سنداً ومقتناً :

أما اضطرابه من ناحية السند فهو أن مداره على الوليد بن كثير وهو تارة يرويه عن محمد بن جعفر بن الزبير وتارة يرويه عن محمد ابن عباد ومحمد بن جعفر وتارة عن عبيد الله بن عمر وتارة عن عبيد الله بن عمر •

وأما اضطرابه من ناحية المتن فقد روى بأكثر من رواية ففي بعضها اذا كان الماء قدر بقلتين أو ثلاث لم ينجس وفى أخرى اذا بلغ الماء قلة فانه لا يحمل الخبث ، وفى ثالثة اذا بلغ الماء أربعين قلة (٢٤) •

(٢٣) سنن الدارقطنى ج ١ ص ١٤ ط دار المحاسن للطباعة ،

سنن أبى داود ج ١ ص ١٥ ط الحلبي ، سنن النسائي ج ١ ص ١٧٥ •

(٢٤) نيل الأوطار للشوكاني ج ١ ص ٤٢ ، بدائع الصنائع ١/٢٤٠

وأجيب عن دعوى الاضطراب في السند بأن الانتقال من طريق الى طريق لا يعد اضطراباً لأنه انتقال من ثقة الى ثقة فمحمد بن عباد ومحمد بن جعفر ثقتان معروفان وكذلك عبد الله وعبيد الله ابنا عبد الله ابن عمر رضى الله عنهم •

كما أن أصحاب الحديث صححوه واعتمدوا في تحديد الماء عليهم •

وقد أجيب عن دعوى الاضطراب في المتن بأن الرواية الصحيحة المعروفة المشهورة هي اذا كان الماء قدر قلتين لم ينجس أما الروايات الأخرى ففي حكم العدم لأنها شاذة وغريبة فلا يلتفت إليها (٢٥) •

الوجه الثانى : أن تحديد الماء الذى لا يحمل الخبث بقلتين تحديد بمجهول لأن القلة تصدق على الصغيرة والكبيرة فلا يعلم أيهما المرادة من الحديث •

وقد أجيب عن هذا : بأن المقصود بالقلال قلال هجر لأنها كانت أشهر قلال العرب آنذاك والجميع يعرفها في ذلك الوقت بدليل أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما وصف لهم نبق سدرية المنتهى بأنه كقلال هجر لم يرد أن أحدا سأله صلى الله عليه وسلم عما هي قلال هجر كما أن النبى صلى الله عليه وسلم جعل القلتين حداً والحد لا يقع بالمجهول لأن النبى صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يخاطب الناس بما لا يفهمون (٢٦) •

الوجه الثالث : أن قول النبى صلى الله عليه وسلم إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس — فهذا يدل على أن الماء الذى يبلغ قلتين يكون

(٢٥) نصب الرأية ج ١ ص ١٠٥ ، المجموع شرح المذهب ١٦٤/١

(٢٦) المجموع شرح المذهب للنووى ج ١ ص ١٦٦ •

ظهوراً مطلقاً سواء تغير أحد أوصافه بمخالطة النجاسة أو لا لأن الحديث لم يفرق بين تغير الماء وعدم تغيره •

وقد أجيب عن هذا :

بأن الاجماع منعقد على أن النجاسة اذا غيرت أحد أوصاف الماء فإنه ينجس فيكون الاجماع مخصصاً لعموم هذا الحديث •

الرأى المختار :

وبعد فإن الرأى المختار هو ما ذهب اليه القائلون بأن الماء ان كان قليلاً وخلطته نجاسة فإنه ينجس تغير بهذه النجاسة أو — لا وان كان كثيراً فإنه لا ينجس ما لم تغير النجاسة أحد أوصافه الثلاثة وذلك لقوة دليله ورد أدلة المعارضين برودود معقولة •

والله أعلم

رابعا : حكم ازالة النجاسة غير المعفو عنها عن ثوب وبدن ومكان المصلى

اتفق الفقهاء على أن ازالة النجاسة مع الذكر واندره مأمور به شرعاً ثم اختلفوا بعد ذلك في هل الأمر للوجوب أو — لا على مذهبين •

١ — ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية والزيديّة والامامية والمالكية في قول عندهم الى وجوب ازالة النجاسة عن ثوب وبدن ومكان المصلى فان صلى بها أعاد صلاته وجوباً في الوقت وبعده (٢٧) •

(٢٧) عند الحنفية أعاد الصلاة بشرط الامكان وعدم ارتكاب محظور

٢ — وذهب المالكية في المعتمد عندهم الى أن ازالة النجاسة عن هذه الأمكنة سنة مؤكدة فمن صلى بالنجاسة عامدا قادرا على ازالتها فصلاته صحيحة ولا حرمة عليه ولا يجب عليه اعادتها بل تندب له الاعادة ما دام الوقت باقيا (٢٨) •

كبير حتى لو لم يتمكن من ازالتها الا بابداء عورته للناس يصلى معها لأن كشف العورة أشد فلو أبداهما للازالة فسق اذ من ابتلى بين أمرين محظورين عليه ان يرتكب أهونهما أما من به نجاسة وهو محدث ان وجد ماء يكفي أحدهما فقط فاشأ وجب صرفه الى تطهير النجاسة لا الى التطهر من الحدث ويتيمم بعد ذلك فيكون محصلا للطهارتين معا — انظر فتح القدير ج ١ ص ١٩٠ ، حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٤٠٢ •

او عند المالكية في الرأي القائل بالوجوب تعاد الصلاة مع الذكر والقدرة ثوقد ذكر بعض المالكية أن الخلاف لفظي للاتفاق على اعادة التذكر القادر مطلقا في الوقت وبعده والعاجز والناسي في الوقت وقال المحققون في من المالكية ان الخلاف حقيقي لأنهم وان اتفقوا على الاعادة لكن اختلفوا في وصفها الشرعي فمن قال ان ازالة النجاس واجبة قال ان الاعادة واجبة ومن قال انها سنة فان نسي أو عجز عن ازالتها أعاد في الوقت ندبا ، انظر حاشية المدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٦٨ ، حاشية الصفتي ص ٩٠ ، التمر الداني على الرسالة ص ٣٨ •

وذهب المالكية في قول ثالث والشافعي الى أن ازالة النجاسة واجب مطلقا سواء كان ذاكرا قادرا أو لا فمن صلى بالنجاسة بطلت صلاته سواء كان ذاكرا قادرا أو — لا انظر المجموع ج ٣ ص ١٣٩ ، حاشية المدسوقي ج ١ ص ٦٨ والمعنى لابن قدامة ج ٢ ص ٦٣ ، والمحلى ج ١ ص ١٢٠ ، شرائع الاسلام ج ١ ص ٤١ •

(٢٨) نفس مراجع المالكية •

منشأ الخلاف بين الفقهاء :

هو اختلافهم في فهم قول الله تبارك وتعالى « وثيابك فطهر » (٢٩) هل ذلك محمول على الحقيقة أو محمول على المجاز • وتعارض ظواهر الآثار في وجوب النجاسة •

الأدلة :

استدل القائلون بوجوب إزالة النجاسة بالكتاب والسنة والمعقول
أما الكتاب : فمنه :

١ - قول الله تبارك وتعالى : « وثيابك فطهر » •

وجه الدلالة من هذه الآية :

هو أن الله سبحانه وتعالى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتطهير ثيابه من النجاسة والأمر للوجوب فتكون طهارة الثوب واجبة وهذا الأمر وإن كان موجهاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن الأمة مكلفة به إذ لا دليل على أنه خصوصية له صلى الله عليه وسلم •

وقد فُرقش هذا :

بأن المقصود من قوله سبحانه وتعالى « وثيابك فطهر » الطهارة المعنوية وليست الطهارة الحسية ومما يؤيد ذلك أن الآية الكريمة نزلت قبل فرضية الصلاة •

وأجيب عن هذا :

بأن حمل الآية على الطهارة الحسية أولى من الحمل على الطهارة

المعنوية لأن الحمل على الطهارة الحسية حمل على الحقيقة والثاني حمل على المجاز والحمل على المجاز لا يصار اليه الا عند العجز عن الحمل على الحقيقة كما أنه لا يصار اليه الا بدليل ولا دليل على ذلك كما أن القول بأن هذه الآية نزلت قبل فرضية الصلاة فهو مسلم ولكن اذا كان النبي صلى الله عليه وسلم أم ربتطهير الثياب خارج الصلاة وقبل فرضيتها فالأمر بها داخل الصلاة وبعد فرضيتها أولى لأن المصلى يلق بين يدي ملك الملوك ومالك الملك سبحانه وتعالى •

٢ - قول الله تبارك وتعالى : « وان طهرا ليقى للطائفين والعاكفين

والركع السجود » (٣٠) •

وجه الدلالة من هذه الآية :

ان الله تبارك وتعالى أمر سيدنا ابراهيم واسماعيل عليهما وعلى نبينا الصلاة والسلام بتطهير البيت من أجل الطائفين والعاكفين والركع السجود فدل ذلك على وجوب تطهير الثوب والمكان بجامع أن كلا يستعمل في حالة الصلاة بل المبدن الزم في الاستعمال حال الصلاة من غيره •

أما السنة : فمنها :

١ - ما رواه أبو داود بسنده الى ابن عباس رضى الله عنها أنه قال مر انبى صلى الله عليه وسلم بحائط من حيطان المدينة أو مكة فسمع صوت انسانين يعذبان في قبورهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم يعذبان وما يعذبان في كبير ثم قال بلى كان أحدهما لا يستتره من بوله وكان الآخر يمشى بالنميمة ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين فوضع على كل قبر منهما كسرة فقليل له يا رسول الله لم فعلت هذا قال صلى الله

عليه وسلم لعلمه أن يخفف عنهما ما لم تيبسا » (٣١) •

وجه الدلالة من هذا الحديث :

لقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن عدم الاستنزاه من البول كان سبباً في إيقاع العذاب عليهما في القبر ولا عذاب إلا على فعل منهى عنه أو ترك أمر واجب الأداء فدل ذلك على أن إزالة النجاسة واجبة لا سيما في الصلاة •

وقد نوقش هذا :

بأن سبب العذاب هو عدم الاستنزاه من البول « أى عدم الاستبراء منه أى بقاءه في قصبة المتبول وهذا يسبب فساد الوضوء بخروجه فكان عذابه من أجل صلاته بدون وضوء لا من أجل النجاسة •

وأجيب عن هذا :

بأن المقصود بالاستنزاه من البول هو الاستتار منه لوروده ذلك في بعض الروايات فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كان أحدهما لا يستتر من بوله والروايات يفسر بعضها بعضاً •

٢ — ما رواه ابن ماجه بسنده الى أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنهما قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت احذانا يصيب ثوبها من دم الحيض كيف تصنع به قال تحتها (٣٢) ثم بقرصه (٣٣) جالساً ثم تنضح ثم تصلى فيه « (٣٤) •

(٣١) سنن أبى داود ج ١ ص ٥٠ •

(٣٢) الحت القشر بالعود والظفر ونحوهما •

(٣٣) بأطراف الأصابع •

(٣٤) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٢٠٦ •

وجه الدلالة من هذا الحديث :

ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر المرأة التي سألته عن دم الحيض الذي يصيب ثوبها أن تزيله ثم تصلى فيه فدل ذلك على وجوب إزالة دم الحيض ومن المعلوم أن دم الحيض نجس فدل ذلك على وجوب إزالة النجاسة قبل الصلاة •

٣ - وما رواه ابن ماجه بسنده الى معاوية رضى الله عنه قال قلت لام حبيبة هل كان يصلى النبي صلى الله عليه وسلم في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم اذا لم يكن فيه آذى (٣٥) •

وجه الدلالة من هذا الحديث :

لقد أخبرت السيدة أم حبيبة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى في الثوب الذي يجامع فيه ما لم يكن به آذى فدل ذلك بمنطوقه على جواز الصلاة في الثوب الذي يجامع فيه الانسان اذا لم يكن به آذى فدل ذلك على عدم جواز الصلاة في الثوب المتنجس •

ويناقش هذا :

بأن عدم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الثوب الذي أصابه الأذى لا يدل على وجوب إزالة النجاسة عن ثوب المصلى بل ربما تركه النبي صلى الله عليه وسلم تنزهًا وعملاً بالأفضل والأولى كما هو شأنه صلى الله عليه وسلم في كل الأمور •

أما القياس :

فقد قاسوا وجوب التطهر من النجاسة الحسية على وجوب التطهر

من النجاسة المعنوية الناشئة عن الحدث بجامع أن كلا نجاسة بل ربما يكون التطهر من النجاسة الحسية أولى لكونها ظاهرة •

واستدل القائلون بأن إزالة النجاسة سنة مؤكدة بالسنة : منها :

١ - ما رواه أبو داود بسنده الى أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أنه قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بأصحابه اذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره فلما رأى القوم ذلك القوا نعالهم فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة قال ما حملكم على القائكم نعالكم قالوا رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جبريل عليه السلام أتاني فاخبرني أن فيهما قدرا» (٣٦)

وجه الدلالة من هذا الحديث :

ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبر عن طريق الوحي أثناء صلاته بأن في نعله نجاسة خلعه ولم يستأنف صلاته من جديد ولو كانت إزالة النجاسة واجبة لقطع النبي صلى الله عليه وسلم صلاته واستأنفها وقد نوقش هذا من وجهين :

الوجه اول : أن المراد بالقذر هو الشيء المستقذر كالمخاط والبصاق وغيره فلا يلزم أن يكون نجسا •

الوجه الثانى : لو سلم أن المراد بالقذر هو النجاسة فلعلها تكون نجاسة يسيرة مغفوا عنها فيكون الحديث خارجا عن محل النزاع فلا يصح الاحتجاج به •

٢ — ما رواه أبو داود بسنده الى السيدة عائشة رضى الله عنها أنها قالت كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الكساء فلبسه ثم خرج فصلى فيه الغداة ثم جلس فقال رجل يا رسول الله هذه لمعة من دم في الكساء فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها مع ما يليها وأرسلها الى مصرورة في يد الغلام فقال اغسلها هذه وأجفئها ثم أرسل بها الى فدعوت بقصعتي فغسلتها ثم أجفيتها ثم أخرجتها فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عليه (٣٧) •

وجه الدلالة من هذا الحديث :

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى وفي ثوبه نجاسة ولم يرو عنه أنه أعاد الصلاة فلو كانت ازالة النجاسة واجبة لأعادها لفسادها •
وقد نوقش هذا :

بأن قول الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم هذه لمعة دم يدل على أنها نجاسة قليلة والنجاسة القليلة معفو عنها •
فيكون الحديث خارجا عن محل النزاع فلا يصح الاحتجاج به •

٣ — وما رواه البخارى بسنده الى عبد الله بن مسعود أنه قال صلى الله عليه وسلم كان يصلى عند البيت وأبو جهل وأصحاب له جلوس اذ قال بعضهم لبعض ايكم يجيء بسلى جزور بنى فلان فيضعه على ظهر محمد اذا سجد فانبعث أشقى القوم فجاء به فنظر حتى اذا سجد النبي صلى الله عليه وسلم وضعه على ظهره بين كتفيه وأنا أنظر لا أغنى شيئا لو كانت لى منعة قال فجعلوا يضحكون ويحيل بعضهم على بعض

ورسول الله صلى الله عليه وسلم ساجد لا يرفع رأسه حتى جاءت فاطمة
فطرحته عن ظهره (٣٨) •

بوجه الدلالة من هذا الحديث :

هو أن عدم قطع النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة واستمراره
فيها بعد وضع السلى على ظهره وهو نجس يدل على عدم وجوب
ازالة النجاسة •

وقد نوقش هذا :

بأن السيدة فاطمة رضى الله عنها ازالة النجاسة عن أبيها وليس
هناك خلاف في أن النجاسة لو طرأت على المصلى وكان في مقدوره دفعها
ببسيير حركة أو ازالها عنه غيره لا تبطل صلاته كما لو انكشفت العورة
وتمكن من سترها في الحال •

يضاف الى ذلك أن سلى الجزور سلى لمأكول اللحم وهو مختلف
في نجاسته عند الفقهاء •

الرأى المختار :

ويعد فان الرأى المختار هو ما ذهب اليه القائلون بأن ازالة النجاسة
عن بدن وثوب ومكان المصلى واجبة مع الذكر والمقدرة جمعا بين الأدلة
وذلك بحمل أدلة القائلين بالوجوب على حالة الذكر والمقدرة •

وحمل أدلة القائلين بالسنية على حالة عدم الذكر والمقدرة يضاف
الى ذلك أن الناسى يكون غير قاصد الوقوف أمام ربه بتلك النجاسات
وأن العاجز يكون معذورا ولو كلف بالازالة في حال عجزه لوقع في

الضيق والحرَج وهو مدفوع بقول الله تبارك وتعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج (٣٩) •

والله أعلم

خامساً : حكم التداوى بالنجاسات والمحرمات :

لقد شرع الله سبحانه وتعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم التداوى من الأمراض فروى مسلم بسنده الى عطاء عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أنزل الله من داء الا أنزل له شفاء (٤٠) •

وفي مسند الامام أحمد من حديث زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت الأعراب فقالوا يا رسول الله أنت تداوى فقال نعم يا عباد الله تداؤوا فإن الله عز وجل لم يضع داء الا وضع له شفاء غير داء واحد قالوا ما هو قال الهرم • وفي لفظ أن الله لم ينزل داء الا أنزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله •

فهذه الأحاديث تثبت الأسباب والمسببات وتبطل قول من ينكرها ولقد بين النبي صلى الله عليه وسلم أن الشفاء يتم إذا صادف الداء الدواء فإنه لا شيء من المخلوقات الا وله ضد وكل داء له ضد من الدواء يعالج بضده فالدواء متى جاوز درجة الداء في الكيفية أو زاد عليه في الكمية فإنه ينقلب الى داء آخر ومتى قصر عنها لم يف بمقاومة الداء وكان العلاج قاصراً (٤١) •

(٣٩) سورة الحج آية ٧٨ •

(٤٠) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٢٠٦ •

(٤١) زاد المعاد في مدى خير العباد ج ٣ ص ٦٤ طبعة المطبعة المصرية

وكذلك لم يحصل الشفاء اذا كان الدواء مخالفا للداء أو الزمان غير صالح له أو كان غير قابل له أو القوة عاجزة عن حملته أو ثم مانع يمنع من تأثيره لم يحصل البرء لعدم المصادفة كما أن التداوى والأخذ بالأسباب لا ينافي التوكل على الله سبحانه وتعالى بل قيل أنه لا يتم حقيقة التوحيد الا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله سبحانه وتعالى لمسبباتها وذلك لأن حقيقة التوكل هو اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه ودفع ما يضره في دينه ودنياه ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب والا كان معطلا للحكمة والمشرع فلا يظن العبد أن عجزه وعدم أخذه بالأسباب توكلًا •

فقد جاء بعض الأعراب الى الرسول صلى الله عليه وسلم وسألوه عن المرض فقالوا له ان المرض يحصل بقدر الله وقدر الله لا يدفع ولا يرد فكيف نأخذ الدواء ونحاول دفعه فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم هذه الأدوية والرقى والتقى هي من قدر الله فما خرج شيء عن قدره بل يرد قدره بقدره • وهذا الرد من قدره فلا سبيل الى الخروج عن قدره سبحانه وتعالى (٤٢) •

وبناء على ذلك فقد اتفق الفقهاء على مشروعية التداوى بالمباحات وعدم التداوى بالنجاسات والمحرمات في حالة السعة والاختيار (٤٣) ثم اختلفوا بعد ذلك في مشروعية التداوى بالنجاسات والمحرمات حالة الضرورة على مذهبين •

١ — ذهب المالكية والحنابلة وبعض الحنفية في الرأي الذي

(٤٢) زاد المعاد ج ٣ ص ٦٤ •

(٤٣) أي في حالة وجود دواء حلال بدلا عن هذه الأدوية المحرمة والنجسة •

ليس عليه الفتوى الى عدم جواز التداوى بالنجس والمحرم مطلقا
ووافقهم الشافعية في الأصح عندهم بالنسبة لمصروف الخمر (٤٤) •

٢ - وذهب أكثر الحنفية والظاهرية الى أنه يجوز التداوى
بالنجاسات والمحرمات ووافقهم الشافعية بالنسبة لجميع النجاسات
وغير مصروف الخمر وكذلك مصروفها في الوجه المرجوح (٤٥) •

تحرير محل النزاع :

هو في حالة ما اذا لم يوجد دواء غير ذلك المحرم أو النجس
منشأ الخلاف بين الفقهاء :

هو اختلافهم في فهم الآثار الواردة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم •

الأدلة :

استدل القائلون بعدم جواز التداوى بالنجس والمحرم بالكتاب
والسنة والمعقول :

أما الكتاب : فيقول الله تبارك وتعالى « ياأيها الذين آمنوا انما
الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه
لعلكم تفلحون » سورة المائدة آية ٩٠ •

(٤٤) الشرح الكبير للامام الدردير ج ٤ ص ٣٥٣ ، المغنى لابن قدامة
ج ٨ ص ٦٠٥ حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٢١٠ ، مغنى المحتاج ج ٤
ص ١٨٨ والمجموع ج ٩ ص ٤٨ •
(٤٥) حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٢١٠ ، المحلى لابن حزم الظاهري
ج ١١ ص ١٧٢ تحفة المحتاج شرح المنهاج ج ١ ص ٢٨٦ والمجموع ج ٩
ص ٤٨ ونيل الأوطار ج ١٠ ص ١٧٢ •

وجه الدلالة من هذه الآية :

أن الله سبحانه وتعالى وصف الخمر بأنها رجس وأمرنا باجتنابها والاجتناب يقتضى الاجتناب المطلق الذى لا ينتفع معه بوجه من الوجوه كشرب وبيع ومداوة وغير ذلك من أنواع الانتفاع (٤٦) •

وقد نوقش هذا :

بأن هذا الدليل أخص من المدعى لأن الأمر بالاجتناب للخمر فقط دون سائر النجاسات والمحرمات الأخرى وذلك لأن المنافع التى كانت فى الخمر قتل التحريم سلبت منها بعد التحريم دون سائر النجاسات كما أن تحريمها مقطوع به وحصول الشفاء بها مظنون فلا يقوى على إزالة المقطوع به (٤٧) •

أما السنة فمنها :

١ - ما رواه مسلم بسنده الى ابن عباس رضى الله عنهما أن رجلا أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل علمت أن الله حرمها فقال لا - فسار رجلا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بم ساررت أمرته ببيعها فقال ان الذى حرم شربها حرم بيعها قال ففتح المزادة حتى ذهب ما فيها (٤٨) •

وجه الدلالة من هذا الحديث :

ان هذا الحديث يدل على أن الأمر بالاجتناب يقتضى ما ذكرته من وجه الدلالة فى الآية الكريمة اذ لو كان فيها منفعة من المنافع الجائزة

(٤٦) الجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي ج ٤ ص ٢٢٨٦

طبعة الشعب •

(٤٧) فتح البارى شرح صحيح البخارى ج ٢١ ص ١٨٥ •

(٤٨) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٢٠٦ •

لمينه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال في الشاة الميتة فلا أأخذتم
أهابها فتبغتموه فالتفتعتم به (٤٩) .

٢ — ما رواه مسلم وأبو داود بسنديهما الى وائلة بن حجر أن
طارق بن سويد الجعفي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر
فنهاه عنها فقال إنما اصنعها للدواء فقال صلى الله عليه وسلم أنه ليس
بدواء ولكنه داء (٥٠) .

وجه الدلالة من هذا :

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لطارق بن سويد أنه ليس بدواء
ولكنه داء وهذا تصريح بأن الخمر ليست بدواء فيحرم التداوى بها كما
يحرم شربها ويقاس على ذلك حرمة التداوى بسائر النجاسات والمحرمات

وقد نوقش هذا :

بأن قياس سائر النجاسات والمحرمات على الخمر باطل من
ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : ان شرب الخمر فيه الحد في حالة شربه اختياريًا
بخلاف سائر النجاسات .

الوجه الثاني : ان شربه يؤدي الى مفسد كثيرة فحرم سائر
النجاسات .

الوجه الثالث : ان العرب في الجاهلية كانوا يعتقدون أن في الخمر
شفاء فجاء الشرع بخلاف معتقدهم (٥١) .

(٤٩) الجامع لأحكام القرآن الكريم ج ٤ ص ٢٢٨٦ .

(٥٠) صحيح مسلم ج ٦ ص ٨٩ ، سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٣٤ .

(٥١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٢ ص ١٣٣ .

٣ - ما رواه أبو داود بسنده إلى أبي الحرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تتداؤوا بحرام (٥٢) •

وجه الدلالة من هذا الحديث :

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر أن الله سبحانه وتعالى جعل لكل داء دواء وأمرنا بالتداوى مع اجتناب المحرمات ويدخل في ذلك النجس وذلك لأن كل نجس محرم وليس كل محرم نجس •

٤ - ما رواه الترمذى بسنده إلى ابن هريرة رضى الله عنه أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء الخبيث (٥٣) •

وجه الدلالة من هذا الحديث :

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدواء الخبيث ولا شك أن الخمر هي أم الخبائث وأن النجاسات وسائر المحرمات من الخبائث لقول الله تبارك وتعالى «ويحل لكم الطيبات ويحرم عليكم الخبائث» (٥٤)

فثبت بذلك حرمة التداوى بالمحرم والنجس •

٥ - ما رواه البخارى تعليقا بسنده إلى ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال في السكر إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم (٥٥) •

وهذا صريح في أن الحرام ليس فيه شفاء لهذه الأمة •

(٥٢) سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٣٤ •

(٥٣) سنن الترمذى ج ٤ ص ٣٨٧ •

(٥٤) سورة الأنعام آية رقم ١٥٧ •

(٥٥) فتح البازى شرح صحيح لبخارى ج ٢١ ص ١٨٣ •

وأما المعقول قمه :

١ - ان الله سبحانه وتعالى انما حرم التداوى بالنجاسات والمحرمات لما فيها من الخبث فان الله سبحانه وتعالى لم يحرم على هذه الأمة طيبا عقوبة لها كما حرم على بنى اسرائيل بقوله سبحانه وتعالى «فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم» (٥٦) وانما حرم على هذه الأمة ما حرم لخبثه وتحريمه له حمية لهم وصيانة عن تناوله فلا يناسب أن يطلب به الشفاء من الاسقام والعلل فانه وأن أثر في ازالته لكنه يعقب سقما أعظم في القلب بقوة الخبث الذى فيه فيكون الداوى به قد سعى في ازالة سقم البدن بسقم القلب والعياذ بالله (٥٧) وقد نوقش هذا :

بأنه اذا كانت النجاسات والمحرمات تورث علك في القلب بعد شفافها الابدان فان ذلك قد يكون مسلما بالنسبة لآخمر وجميع المسكرات حيث تحدث أضرارا بالجسد والعقل وينفعل بها انفعالا شديدا أما بالنسبة لبقية النجاسات مثل حقن الدم فانها لا تحدث ذاك الأثر خصوصا اذا كان الدم من نفس فصيلة المريض •

٢ - ان اباحة تعاطي النجاسات والمحرمات فيه فتح باب الذريعة (٥٨) للنفس البشرية لأن النفس تميل اليه ففى تحريمه مطلقا سد للذريعة •

وقد نوقش هذا :

(٥٦) سورة النساء آية ١٦٠ •

(٥٧) زاد المعاد فى هدى خير العباد ج ٣ ص ١١٤

(٥٨) نفس لمرجع السابق •

بأنه لا يباح استعمال النجاسات والمحرمات الا في حالة الضرورة
الشديدة حيث لا يوجد غيرها وهذا لا يفتح باب الذريعة كما أن النفس
تعاف ذلك .

٣ - ان هذا الدواء المتلبس بالنجس والمحرم يكسب الطبيعة والروح
صفة الخبث لأن الطبيعة تنفعل عن كيفية الدواء انفعالا بينا فاذا كانت
كيفية خبيثة اكتسبت الطبيعة منه خبثا فكيف اذا كان خبيثا في ذاته
ولهذا حرم الله سبحانه وتعالى الاغذية والأشربة الخبيثة لما تكسب
النفس هيئة الخبث وصفته .

وقد نوقش هذا :

بأنه لا يحدث هذا الا اذا عكف الانسان على تناول المحرمات والنجاسات
برضا وارتياح أما تناوله في الحدود الضيقة حيث لا يوجد غيره مع عدم
الرضا والارتياح والاقلاع عنه بعد الشفاء ولم يكن هذا المحرم من
المسكرات ودوام ذكر الله فان الروح لا تتلوث به كما في المدعى .

واستدل القائلون بجواز التداوى بالمحرمات والنجاسات بالكتاب
والسنة :

أما الكتاب : فيقول الله تبارك وتعالى « إنما حرم عليكم الميتة
والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باع ولا عاد
فلا اثم عليه » (٥٩) .

وجه الدلالة من هذه الآية :

ان الله سبحانه وتعالى أباح تلك المحرمات حال الاضطرار ويمكن
أن يقاس على هذا المضطر المريض الذي ليس أمامه من الدواء الا النجس

أو المحرم مثل الذي أصيب في حادثة مثلا فاحتاج إلى نقل دم له وليس أمام ذلك المريض سوى استخدام ذلك المحرم حيث أصبح في حقه مباحا أما السنة فمنها :

١ - ما رواه البخارى بسنده إلى أنس رضى الله عنه أنه قال قدم أناس من عكل أو عرينة فاجتووا المدينة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلباقح وأن يشربوا من أبوالها وألبانها فانطلقوا فلما صحوا قتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا النعم فجاء الخبر في أول النهار فبعث في آثارهم فلما ارتفع النهار جىء بهم فأمر بقطع أيديهم وأرجلهم وسمرت أعينهم وألقوا في الحرة يستقون فلا يسقون « (٦٠) »

وجه الدلالة من هذا :

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للمعانيين في شرب أبواله الابل للتداوى وهي نجسة قياسا على سائر الأبوال فدل هذا الحديث على جواز التداوى بالنجس •

وقد نوقش هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : ان هذا الحديث لا يكون حجة على المالكية والحنابلة ومحمد من الحنفية لأنهم يقولون بطهارة بول ما يؤكل لحمه (٦١) •

الوجه الثانى : أنه على فرض التسليم بأن بول الابل نجس فإنه يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد عرف شفاءهم فيه عن طريق الوحي فيكون هذا خاصا برسول الله صلى الله عليه وسلم دون سائر أمته لانقطاع الوحي •

• (٦٠) صحيح البخارى ج ١ ص ٦٧

• (٦١) فتح البارى ج ٢ ص ١٣٢

الوجه الثالث : ان هذا الحديث من المحتمل أن يكون معمولاً به في أبوال الأبل فقط دون سائر الأبوال .

ولكن هذه الأوجه غير مسلمة ويمكن الرد عليها بما يأتي :

(أ) ان قول بعض الفقهاء بطهارة أبوال الأبل مردود بقول النبي صلى الله عليه وسلم « أكثر عذاب القبر من البول » (٦٢) .

وهذا عام فيشمل جميع الأبوال لا فرق بين بول الأدمي وغيره .
ويجاب عن هذا :

بأن المقصود من البول هو بول الأدمي اذ العذاب كما ورد في بعض الأحاديث الصحيحة انما كان لعدم استنزاه واستبراه واستتار المعذب من بوله .

(ب) أما قولهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز لهم ذلك عن طريق الوحي فيمكن أن يقاس عليه ما ثبت بالتجربة العملية أو المشاهدة أنه يصاح للدواء بجامع العلم في كل وان كان المعلم عن طريق الوحي يستحيل الخطأ فيه لأنه من العليم الخبير .

(ج) ان تخصيص أبوال الأبل دون غيرها من الأبوال أو أنه خصوصية لعريضة فانه تخصيص بلا مخصص وهو لا يجوز (٦٣) .

٢ - ما رواه مسلم بسنده الى أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في قميص الحرير في سفر حكة كانت بهما (٦٤) .

(٦٢) سنن ابن ماجة ج ١ ص ١٢٥ .

(٦٣) العناية على الهداية ج ١ ص ١٠٢ .

(٦٤) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٦٤٦ ط الحلبي .

وجه الدلالة من هذا الحديث :

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أباح ليهذين الصحابين رضى الله عنهما لبس الحرير مع أنه محرم على الرجال وذلك لمرض كان بهما فذلك ذلك على جواز التداوى بالمحرم •

وقد نوقش هذا :

بأن الله سبحانه وتعالى قد حرم النجاسات والمحرمات لما فيها من الخبث ولكن تحريم الحرير لم يكن لتلك العلة بدليل إباحته للنساء والنساء شقيقات الرجال فكان ذلك دليلا على أنه ليس خبيثا في ذاته وانما حرمة لغيره •

الرأى المختار :

وبعد فان الرأى المختر هو أن الخمر وكل مسكر لايجوز التداوى به مطلقا سواء فى حالة المسعة والاختيار أو فى حالة الضرورة لأنه ليس فيه شفاء أصلا وانما هو داء بنص أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم السابقة فلا يجدى التداوى به ولأن الله سبحانه وتعالى نزع منها الشفاء وجعلها داء لما لها من تأثير وأضرار بالبدن والعقل • ولقد أثبت هذه الحقيقة كبار الأطباء الموثوق بعلمهم فقالوا انه لا يوجد هناك ضرورة طبية تحتم تناول شيء من هذه المسكرات وذلك لأن الأدوية التى تحتوى على هذه المواد المسكرة تنقسم قسمين :

قسم : يحتوى على نسبة عالية من هذه المواد ومستحضراتها وتستعمل كمسكنات ومخدرات للألم عضويا أو نفسيا فليست هى دواء وانما هى مخدر ومسكن للألم فقط وهذا القسم له مخاطره الجسيمة على المريض لأنه ليس بدواء فى الحقيقة وانما هو داء وهذه الحقيقة هى التى أثبتتها النبى صلى الله عليه وسلم منذ أربعة عشر قرنا من الزمان •

وتقسم من الأدوية : يحتوى على نسبة عالية من المواد المسكرة
وهى عادة تتركب من عدة مركبات كيميائية من بينها المادة المسكرة
وهذه الأدوية تستخدم كعلاج لبعض الأمراض والعلاج يتم بواسطة
الكيمائيات الأخرى دون هذا العنصر المسكر أما الدور الذى يقوم به هذا
العنصر ما هو الا تخفيف وتسكين للألم فقط .

أما بقية النجاسات والمحرمات الأخرى فانه لا يجوز التداوى
بها الا فى حالة عدم وجود غيرها من المباحات وبشرط أن يكون من وصف
الدواء طبيب مسلم حاذق وذلك لأن ضرورات الحياة أصبحت تقتضى
تعاطى بعض النجاسات للوقاية من بعض الأمراض مثل تعاطى المصل
واللقاح أو نقل الدم لانققاذ من أصيب بالنزيف وما يماثله كما أن هذا
القول أقرب الى روح الاسلام الذى يحافظ على الحياة الانسانية فى
كل تشريعاته ووصاياه وفيه توسعة على هذه الأمة التى رفع الله عنها
الضيق والحرَج بقوله سبحانه وتعالى - وما جعل عليكم فى الدين
من حرج « (٦٥) .

والله سبحانه وتعالى أعلم